

أثر الاستدلال في نشأة الحكم اللغوي.

Judgment and linguistic rules linguistic

د. سألما صالح محمد العمامي

جامعة طبرق 1 ، (ليبيا)، salma.amamy@tu.du.ly

تاريخ النشر: 2022/09/28

تاريخ القبول 2022/04/12

تاريخ الإرسال 2022/03/21

ملخص:

غالبا ما تكون غاية التعقيد في اللغة هو الوصول إلى حكم معيّن يظهر اتساق القاعدة وانتظامها وفق شروط ومعايير تؤكد صدق الحالة اللغوية أو الوجه اللغوي الذي يعالجه اللغوي، وقد وجدت بعض الألفاظ التي ترنو بصلّة إلى المنهج الاستدلالي الذي أخذ به اللغويون بعد ارتباط علوم اللسان بالمنهج البرهاني الاستدلالي وذلك نحو واجب وجائز، وهي صفات لحقت بعض الأحكام المرتبطة بالقاعدة اللغوية، وقد زخرت المؤلفات اللغوية العربية بمثل هذه المصطلحات مما يدل على سطوة المنهج المعيارى في الدرس اللغوي العربي، وهذه الورقة رصد لمصطلح الحكم اللغوي نشأته ودوره في القاعدة اللغوية، وتبيين للمنهج البرهاني عند اللغويين.

كلمات مفتاحية: الوصفى، القاعدة، المعيارية، الاستدلال، الحكم.

Abstract:

Often the purpose of relegation in the language is to reach a specific ruling that shows the consistency and regularity of the rule according to conditions and criteria that confirm the validity of the linguistic situation or the linguistic aspect that the linguist treats. This is towards an obligatory and permissible; and they are attributes that are attached to some rulings related to the linguistic base, and the Arabic linguistic literature is replete with such terms, which indicates the predominance of the normative approach in the Arabic linguistic lesson.

Keywords. Descriptive, rule, normative, inference, judgment

*المؤلف المرسل: سألما صالح محمد العمامي، الإيميل: salma.amamy@tu.du.ly

مقدمة: الحكم اللغوي النشأة والمفهوم.

تظهر كتب علل النحو⁽¹⁾ وجوب حكم ما من رفع أو نصب معينة لأبواب بعينها مثل باب الفاعل والمفعول والابتداء، وهذا الوجوب هو حكم ملزم لأن يكون الرفع واجبا لا يحيد عن الفاعل أو المبتدأ، ويعبر هذا عن الحكم اللغوي عند النحاة، ويبدو أن النحاة اتخذوا من الحركة والرتبة سبيلا للتمييز بين الأحكام اللغوية؛ وهو ما يدعو إلى التساؤل هل هذا الصنيع الذي تعارف عليه اللغويون مناسب للمنهج الوصفى الذي ابتدأ به سيويه في الكتاب؟، فمتى نشأت هذه الأحكام؟ وهل ارتبطت بكل أبواب النحو؟

إن ما تطرحه روايات نشأة النحو⁽²⁾ لا يعدّ واضحا أو مستوفيا لوجود هذا النمط الاستدلالي من الأحكام؛ وذلك لأن أغلب هذه الروايات تختلف اختلافا يسيرا ففي مجملها تشير إلى أن:

- واضح النحو هو الدؤلي أبو الأسود بإيعاز من علي رضي الله عنه.
- تؤكد لي أن ما تم وضعه هو باب الفاعل والمفعول والابتداء والمضاف.

- في مملها تشير إلى أن وعل هذا العلم ملعل بانلشار ظالرة اللل.

وإن كان هذا الشكل من الأحكام ظهر مع بواكير نشأة النحو فإن هذا يدعو إلى القول بنضج الفكر النلوي قبل سلبوبه، فلبس ما نقل عن الؤلب إذن مجرد رواله تقاضي اسلحلال أبواب بعلبها بل بعلل الأمر هذا الالراض إلى القول بأن حركة اسلقراء وجمع للغة قد سبلت كتاب سلبوبه أفصل إلى هذا النضج اللل بلبنا به كتاب سلبوبه، والآخر أن الأحكام ملبا بلل وصفبة على النحو اللل بلرنا به رواله الؤلب من اللل أنه أوعز لهم أن برفلوا الل ضم الشفللن أو بنبولن الل فللها مما بللر اسلقفاما الل ملل نضج العلوم الصوببة بل وسبلها للنحو كولها مرلبطة بعلم الللول.

وملبا بكن من أمر فإن تصور وبلل الأحكام اللل نشأت مع علم النحو هو بلل ذاته اللور في شكل القاعلة الللوبة اللل ارلبط بها اللل الفرل سواء أكان واجبا أو جائزا أو ملللفا فلب أو ملللا في الملال الللوبة الللوا

أما اللل لغة فلب: العلم والفقه ومنه قول العلبز الرلل: (وآلبناه اللل صلبا)⁽³⁾، وهو المنع والرل أيضا، واللل القضاء، "اللل، اللل، اللل. ولبه أحكام، لا بلسر على للر للل. وقل اللل عللب بالأمرب لللل اللل وللل. وللل بلبهم، للل. والللل، ملللل اللل، ولبل اللل، وهو اللل" ⁽⁴⁾، وإن كان المعنى الللوبة للللر (للل) هو الفقه والللمة أو القضاء فإن اسلعمال هذا اللل عند الللوبلن هو اسلعمال مللا بعبل عن الللل لل اللل اللل هو ملعل القضاء فالقضاء هو إلزام القاضل بوللل نفاذ اللل.

وقل وبلل هذا اللل(للل) للل الملللملن من النللة ملل سلبوبه، وإن كان اسلعمال اللل عند سلبوبه مع الإلشارل الملبلبة في كتابه بلل نالرا للل فلم بسلعمل هذا اللل بالملل إلا في موضع اللل قوله: "وقل ملل الكلام في النكرة فأعلل عن إعالته في المعرفة، لأن اللل اللل واحد" ⁽⁵⁾.

وولل ملل هذا اللل مللرنا بلالة إعللبة يؤصل ظالرا لقاعلة معلومة الأركان للل سلبوبه، ولا سبلل هنا إلى اللل كل الموالع اللل للأ فلبا سلبوبه إلى إصدار للل ضملل بلال من اللاله ضبلط أوالر الكلمات بالشكل اللل بضمن علل اللل في نطقها أو اللل فلبا، على الرلل من أن ما قام به سلبوبه هو من اللال منهج وصفل اللل عن طربقه الوصول إلى نللال ابئللبة عامة.

1. المنهج الوصفل واللل الللوبة:

المنهج الوصفل في اللراسل الللوبة منهج بقلل اللغة في إطار مفسر للظالرة الللوبة ومبرز للوانبها وأشكالها وأنماطها القالمة عللبا، وهذا المنهج بقلل أن برصد المللرل للواقع الللوبة كما هو الون النظر في السبلال الصواببة أو اللاللة في الظالرة الللوبة نفسها، وبعلل غالبا على الاسلقراء والنقل، وعللب فالوصفبة بوصفها منهجا علملا لها ضوابط نللق منها اللل بمكن أن بوصف الللوبة، تبعا لللزامه بلله الأسس، بصلل الللل؛ وأهم هذه الأسس والمنللقال على اللللها في المنهج الوصفل:

1. الللل الظالرة اللل سللمل وصفها.

2. يعتمد المنهج الوصفي على الملاحظة والاستقراء والوصف.

3. أن يتصف المستقريء بالموضوعية ويتعد عن إصدار الأحكام.

وربما تكون هذه الأسس أو القواعد الثلاث هي أهم ما يميز المنهج الوصفي العلمي؛ ولكن هل الظاهرة اللغوية العربية مرت بهذا الطور من الوصفية العلمية المنهجية؟ وهل انطلق اللغويون المسلمون من هذه الأسس في رصد الظاهرة اللغوية لديهم؟ نعتقد أن تمام حسان قد أجاب بشكل ما أو بصورة ما عن هذه الاستفهامات في كتابه اللغة بين الوصفية والمعيارية حيث يؤكد أن المسار الوصفي للغة قد شابه جزء كبير من الانحراف في تأصيلها وتأثيلها، فقد خلط سيويه مثلاً بين زاوية الباحث وزاوية المتكلم⁽⁶⁾ فقام بإطلاق بعض الأحكام التي تتنافى شكلياً مع المنهج الذي بدأ به صناعة الكتاب وهو الوصفي لهذا يقول تمام حسان: "إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جديّة لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة ورواياتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقراءها"⁽⁷⁾، وربما قصد تمام حسان سيويه في تأليفه الكتاب الذي يظهر منهجه منهجاً وصفيّاً بارزاً قائماً على الرواية والسماع وإن امتزج في بعض المواضع بمعالجة معيارية واضحة للعيان حيث يبدو سيويه فيه بمظهر الباحث لا المتكلم كما يعبر عن ذلك تمام حسان إذ المتكلم هو الواصف للغة من دون أيما تدخل في الموصوف لما جاء بهذا الشكل؟ أو كيف تشكل ووجد؟، فلم يكتفِ سيويه بوصف الظاهرة اللغوية في عصره كما هي، فقد امتلأ كتاب سيويه بكمّ كبير من العبارات المعيارية وإن كانت المعيارية التي في كتاب سيويه في صبغتها الابتدائية كونها لم تتبلور بعد في صورة المعيارية المتكاملة بشكلها الصريح في كتب مثل كافية ابن الحاجب.

على أن ميل اللغويين إلى المعيارية وعزوفهم عن الوصفية التي كانت في كتاب سيويه مردّه إلى العوامل الآتية:

1. الحد الزماني والمكاني لجمع اللغة ورواياتها.

2. ازدهار علوم الكلام والمنطق وارتباط علوم العربية بها.

3. توسع رقعة الدولة الإسلامية التي جعلت الحاجة ماسة لوضع قواعد يستطيع الأعجمي تعلم العربية عن طريقها،

يقول ابن جني عن حدّ النحو: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنائية والجمع والتحقيق

والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق

بها وإن لم يكن منهم"⁽⁸⁾

4. تفشي اللحن لدى الناطقين بالعربية مما جعل أهل اللغة يهتمون بوضع معايير وقواعد بل ومؤلفات تعالج هذه

الظاهرة.

5. ميل العلماء إلى التأليف في النحو التعليمي⁽⁹⁾.

وإن كان المنهج الوصفي عند اللغويين العرب قد طغت عليه العوامل السالفة الذكر فأصبح التأليف في اللغة معيارياً صرفاً إلا

من بعض الكتب المتأخرة مثل كتب لحن العامة وكتاب درة الغواص الذي يتتبع فيه المرادي التغير في الأساليب وبعض

الاستعمالات اللغوية التي تظهر الانحراف واللعن عند الخاصة، وكذلك بعض المعاجم التي أبقت على المنهج الوصفي واستخدمته في جمع المادة اللغوية المكونة لها.

وجدير بالذكر أن استثناء المنهج المعياري في الظاهرة اللغوية العربية يؤكد استواء هذا المنهج المعياري، وتغوله إلا من مؤلفات معدودة، وقد أثر هذا في معرفة ما طرأ على اللغة العربية عبر العصور اللغوية التي مرت بها لقصور الاستقراء وانتشار الرواية بالسند، فلم تعد الرحلة إلى البادية متاحة مثلما هي في القرون الثلاثة الأولى التي أشار لها العلماء من اللغويين مثل الأصمعي وأبي عمرو بن العلاء.

وقد نغزو ذلك لاختلاط البادية بالحضر فانتساع رقعة البيئة الحضرية وطغيانها على البوادي، مما أثر في سهولة ويسر وصول العلماء إليها لابتعاد البيئة البدوية مما جعل العالم يجد مشقة في السفر إليها، وقد كان العلماء ينهلون من قبيلة تميم التي كانت مرابضها محاذية لمريد البصرة فكان الأخذ عن التميميين في بواديهم يسيرا سهلا، فلم اختلط الحضر بالبدو لانت ألسنة البداة وضعفت سليقتهم فقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله لأبي خيرة: هيهات يا أبا خيرة فقد لان جلدك" ذلك لأن أبا عمرو سمع منه بالجر عرقاتهم فلما نصب استضعف قوله لأنه رأي في سليقتهم تبديلا وتغيرا⁽¹⁰⁾، وهو ما لحظه الشلقاني في باب فساد الأعراب⁽¹¹⁾.

2. الحكم اللغوي والمعياري:

لا يمكن تصور وجود أحكام عامة دون وجود قواعد تحتل هذه الأحكام؛ فالعلاقة بين الحكم والقاعدة علاقة طردية؛ فوجود القاعدة هو وجود الحكم والعكس وجود الحكم يعني وجود القاعدة، ولأن وجود القاعدة إقرار باستحكام المنهج المعياري الذي تكون القاعدة فيه آخر سلم التكوين الاستدلالي فيه، إذ يقوم التكوين الاستدلالي على الآتي: شكل(1)



وهذا الشكل يبين طريق المنهج البرهاني وفيه رصف المتشابهات بعد الاستقراء وهو شبيه بما قام به سيبويه في الكتاب، على أننا نقف في أول الكتاب على أشكال متقدمة من القواعد المحملة نحو قوله: " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أَفْعَلْ أنا، وَفَعَلَ أنتَ أو هي، وَيَفْعَل هو، وَنَفَعَل نحن"⁽¹²⁾، ويتناقض هذا النص تماما مع المنهج الوصفي الذي نحسب أنه سبيل سيبويه في تأليف كتابه الكتاب، غير أنه في مواضع آخر من كتابه يلجأ لمنهج وصفي يبتدئه بقوله سمعت أو سمعنا نحو: " تقول: ما كان أخاك إلا زيد كقولك ما ضرب أخاك إلا زيد. ومثل ذلك قوله عز وجل: " ما كان حجتهم إلا أن قالوا: " وما كان جواب قومه إلا أن قالوا وقال الشاعر:

وقد عَلِمَ الأَقوام ما كان داءها ... بَتهَلانَ إلّا الخِزْيُ مِمَّنْ يَقودُها

وإن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيدا، و " قد " قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع، ومثل قولهم: من كان أحاك، قول العرب ما جاءك حاجتك⁽¹³⁾، وهو ما يفضي إلى القول بأن سيويه مزج بين منهجين وصفي وتعليمي بالوسم الذي وسمه به تمام حسان وقوفه موقف المتكلم لا الباحث، وبإمعان النظر في نصوص الكتاب لوحظ انحراف سيويه إلى موقف المتكلم إذا كان معلما⁽¹⁴⁾ بدليل استعماله ألفاظ الخطاب نحو: اعلم، وذلك قولك، وحقيقة فإن الموقف الخطابي غالب على كتاب سيويه كله، وهو ما يجعل الظن غالبا بأنه كان يملئ بعض ما سطر في الكتاب في حلقة تعليمية.

كان اهتمام اللغويين بالمنطق وعلومه سببا رئيسا في تأثر كثير منهم بعلومه التي ظهرت في المصطلحات والأسس التي انعكست على التأليف في اللغة والنحو فمما يروى في سيرة ابن السراج أنه كان يأخذ المنطق عن الفارابي الذي أخذ هو الآخر عن ابن السراج علم النحو⁽¹⁵⁾، وإن كان المتقدمين من اللغويين قد وضعوا تعريفا للنحو بأنه انتحاء سمت كلام العرب فإن هذا التعريف لم يعد كافيا لوصف علم النحو نظرا لاختلاف الأدوات والمناهج كما الخبرات والعلوم التي تأسس عليها علم النحو، وحدث مع هذا التطور المعرفي تطور في المفاهيم والمصطلحات التي تعرف بهذه العلوم، فقد اختلف التأصيل المبدئي لمفهوم علم النحو وهو " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها"⁽¹⁶⁾؛ ليغدو عند ابن عصفور " علم مستخرج من المقاييس المستخرجة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تتألف منها، فيحتاج من أجل ذلك إلى تبين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبين أحكامها"⁽¹⁷⁾.

ويبين النصان تباينا كبيرا بين مفهوم النحو في النص الأول، ومفهوم النحو في النص الثاني، وربما يعود ذلك إلى اختلاف عصري العالمين ابن جني وابن عصفور، وأيضا اختلاف الغايتين في المفهومين ففي الأول فإن استقراء اللحن كان من أسباب وضع النحو إضافة إلى أن الحاجة للنحو آنذاك ملحة لدخول كثير من الأمم للإسلام وامتزاجها مع المسلمين فصارت الغاية تيسير تعلمهم للسان العربي عن طريق تتبع قواعد النحو وتعلمها.

أمّا في النص الثاني فواضح أن هذا المفهوم متضمن لكثير من المصطلحات المنطقية التي تتعلق بالظاهرة العلمية مثل الاستقراء والمقاييس، ثم يبين المفهوم من كلمة أحكام إذ الأحكام ليست عامة فهذه أحكام جزئية وهو تلميح بوجود أحكام أخرى كلية مؤثرة في علم النحو.

وعلى أية حال فإن النصين يبرزان حدوث تطور شامل في غاية النحو ومفهومه العام إذ انتقل النحو من كونه وصفا تعليميا إلى معياريا منطقيًا، ولعل بداية لفظ الحكم أو الأحكام كان، في أول الأمر، خاضعا لمنهج وصفي نوعا ما إلا أن هذه الألفاظ المتعلقة بالمنهج المعيارى تبلورت لتعبر عن نحو منطقي مجرد.

استعمل المبرد لفظ (أحكام) ليعبر به عن مجموعة الشروط المتعلقة بكاف الخطاب⁽¹⁸⁾ فيما استعمل هذا اللفظ أيضا في حرف النون إذا كانت في مقام إدغام وأدّت لغنة⁽¹⁹⁾، والمبرد لا يستعمل هذا اللفظ إلا إذا أراد توضيح شروط ومعايير متعلقة باستعمالات بعض الحروف أو الكلمات.

ولا يختلف ابن جني عن المبرد في توظيف كلمة أحكام في سر صناعة الإعراب إذ تذهب دلالتها للشروط والمعايير التي تتعلق بكلمة أو تركيب⁽²⁰⁾، وهذا الصنيع متسق وملائم لعصرهما الذي لم تنغمس فيه علوم اللغة بعلوم الكلام انغماسا كليًا كما في القرنين الخامس والسادس، فبدأ استعمال لفظ أحكام لأجل تبين حدود استعمال الكلمة في التركيب وعلاقتها بما جاورها وهذه غاية النحو تماما؛ بمعنى أن مفهوم أحكام هو مجموعة الشروط والحدود التي تتوفر في الكلمة لتحافظ على دلالتها ضمن التركيب.

وقد كان استعمال لفظ حكم أيضا لدى ابن السراج والمبرد في تأصيل القاعدة ووضعتها فتذهب إلى معنى القياس غالبا ومن هذه المواضع:

1. قول المبرد: "وَأَعْلَمَ أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَا يُدْرَى مَا أَصْلُهُ الَّذِي حَذَفَ مِنْهُ فَإِنَّ حُكْمَهُ فِي التَّصْغِيرِ وَالْجَمْعِ أَنْ تَثْبِتَ فِيهِ الْيَاءَ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحْذَفُ مِنْ هَذَا الْيَاءِ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ أَغْلَبَ عَلَى الْوَاوِ مِنَ الْوَاوِ عَلَيْهَا فَإِنَّمَا الْقِيَاسُ عَلَى الْأَكْثَرِ فَلَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا (يَأْنِ) الَّتِي لِلْحَزَاءِ ثُمَّ صَغَّرْنَاهَا لَقُلْنَا أُنْثَى وَكَذَلِكَ (أَنَّ) الَّتِي تَنْصَبُ الْأَفْعَالُ فَإِنْ سَمَّيْنَا (إِنْ) الْمُخَفَّفَةَ قُلْنَا أُنْثَى فَأَعْلَمَ لَأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا نُونٌ أُخْرَى حَذَفَتْ مِنْهَا"⁽²¹⁾، وقوله: "فقد وضع لك أن تتفلا مثل تقتل فلو سميت به رجلا لم تصرفه وَكَذَلِكَ نَرْجِسُ بِمَنْزِلَةِ نَضْرِبَ فَهَذَا حُكْمُهُ"⁽²²⁾، "وَلَوْ قُلْتَ مَا أَحْسَنَ عِنْدَكَ زَيْدًا وَمَا أَجْمَلَ الْيَوْمَ عَبْدَ اللَّهِ لَمْ يَجْزِ وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ وَجْهَ زَيْدٍ وَمَا أَحْسَنَ أَمْسَ ثَوْبَ زَيْدٍ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَمَّا لَمْ يَتَصَرَّفْ لَزِمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً وَصَارَ حُكْمُهُ كَحُكْمِ الْأَسْمَاءِ"⁽²³⁾ وهذا القياس الحكمي كثير.

2. قال ابن جني: "وذلك أنه ذهب إلى أن كسرة أوان ليست إعرابا ولا علما للجر ولا أن التنوين الذي بعدها هو التابع لحركات الإعراب وإنما تقديره عنده أن أوان بمنزلة إذ في أن حكمه أن يضاف إلى الجملة"⁽²⁴⁾، وقوله: "لأن حكم الوصف أن يكون وفق الموصوف وإذا كان الأمر كذلك فغير منكر أن يعتقد في ترك إجرائهم المصدر وصفا أنه إنما فعل به ذلك لأنه ليس مما سبيله في الحقيقة أن يوصف به ولذلك قل الوصف به في اللفظ واستنكر فغير خطأ أن يعتقد وصفا في المعنى وإن لم يخرج الوصف به إلى اللفظ والصفات الصريحة ليست كذلك لأنها مما حكمه وسبيله أن يستعمل في اللفظ صفة كما يستعمل في المعنى"⁽²⁵⁾

والأحكام في هذا النسق كثيرا ما توجه استعمال الكلمة في التركيب وهو الأكثر استخداما لدى النحاة إذ غالبا ما يبني النحوي مكانة الكلمة في التركيب وكيفية تعلقها بغيرها وما يبني عن ذلك من توجيه يسمونه حكما في الغالب؛ ولهذا فإن علاقة الحكم النحوي بالإعراب علاقة متلازمة لهذا يمكن أن نطلق على هذا الشكل من الاستعمال اسم الحكم الإعرابي لأنه حكم مبين للتوجيه الإعرابي في الكلمة وذلك مثل قول الأشموني: "والنصب" على المعية "إن لم يجز العطف" لما منع معنوي، أو

لفظي "يجب" فالمانع المعنوي كما في "سرت والنيل"، و"مشيت والحائط"، و"مات زيد وطلوع الشمس"؛ مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه⁽²⁶⁾.

فهذان نوعان من الأحكام تعلقا بالظاهرة الإعرابية واللغوية بعامة، هما: الأول: الحكم القياسي وهو قياس تركيب على تركيب أو كلمة على كلمة فتأخذ حكمها بالقياس، والآخر: الحكم الإعرابي وهو يتعلق باستنباط حكم ما سواء بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم تبعاً لرتبة الكلمة في التركيب ونوعها.

ويفرض القياس معطياته المعيارية من كثرة أو قلة أو شذوذ، وهذه أيضاً تؤثر، على نحو ما، بشكل الحكم من ناحية الوجوب أو الإجازة يقول السيوطي: "فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطَرِّدًا وجعلوا ما فارق عليه بقيّة بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا حَمَلًا لِهَذينِ الموضعين على أحكام غيرهما"⁽²⁷⁾، ويضيف السيوطي قائلاً: "كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف (في التكسير والتحقيق والترخيم) من حيث كان محله من الرباعي محلّ الرباعي من الثلاثي وهذه عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة إذا أعطوا شيئاً من شيء حُكِّمًا ما قابلوا ذلك بأن يُعْطُوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه أمانة بينهما وتتميمًا للشبّه الجامع لهما (ألا تراهما لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه)"⁽²⁸⁾.

وهذا النص شديد الوضوح يبين النمط المعياري الذي ترتبت عليه الأحكام القياسية عند اللغويين، ولهذا فإن الأحكام اللغوية هي نتيجة منهج معياري صرف، والخلاصة أن الأحكام عند اللغويين قسمان: أولهما: أحكام قياس تنبني على قياس بين ظاهرتين أو تركيبين أو لفظين.

الثاني: أحكام تركيبية تتعلق بالإعراب والبناء وهذه تتعلق بالحركة وأثرها في الإعراب وكذلك في البناء.

ومع ازدهار العلوم وتطور التأليف اللغوي تغير استعمال هذا اللفظ بما تفرضه معطيات التأثير والتأثر بين علم النحو والمنطق العلمين اللذين ازدهرا وترعرعا معا في تلك الحقبة، فقد بدا السياق المعياري موجهاً لاستعمالات اللغة وكذلك استشرء القياس فصارت دلالة أحكام مغايرة لدلالاتها في القرنين الثاني والثالث حيث يتعلق مفهومها بالقاعدة اللغوية مباشرة على النحو الذي سيتبين لاحقاً.

3. بين الحكم اللغوي والقاعدة.

لابدّ عند اللغويين من وجود قاعدة ما يؤسس نتاجاً لها حكم لغوي أو مجموعة من الأحكام المرتبطة بقاعدة أو مجموعة قواعد، فالقواعد والأحكام تتضافران معا لخلق بنية تركيبية صحيحة، أو بنية لفظية سليمة، وقد انقسمت الأحكام وفق لذلك عند اللغويين إلى نوعين: هو أحكام إفرادية أو لفظية وهذه تتعلق ببنية الكلمة أي بالمستوى الصرفي منها، والثاني أحكام تركيبية وهذه تتعلق بالمستوى النحوي من اللغة، يقول السيوطي: "ولم أر لهم كلاماً في المثني والمجموع والظاهر أنهما موضوعان لأنهما مفردان وهو الذي يقتضيه حدّهم للمفرد ولهذا عاملوا جُمُوعَ التكسير معاملةً المفرد في الأحكام لكن صرّح ابن مالك في كلامه على حدّهما بأنهما غير موضوعين ويبعد أن يقال: فرّعه على رأيه في عدم وضع المركبات لأنه لا تركيب فيها لا سيما أن المركب

في الحقيقة إنما هو الإسناد وكذا القول في أسماء الجُموع والأجناس مما يدلُّ على متعدد والقول بعدم وضعه عجيب لأن أكثره سماعي وقد صرَّح ابنُ مالك بأنَّ (شَفْعاً) ونحوه مما يدل على الاثنين موضوع⁽²⁹⁾

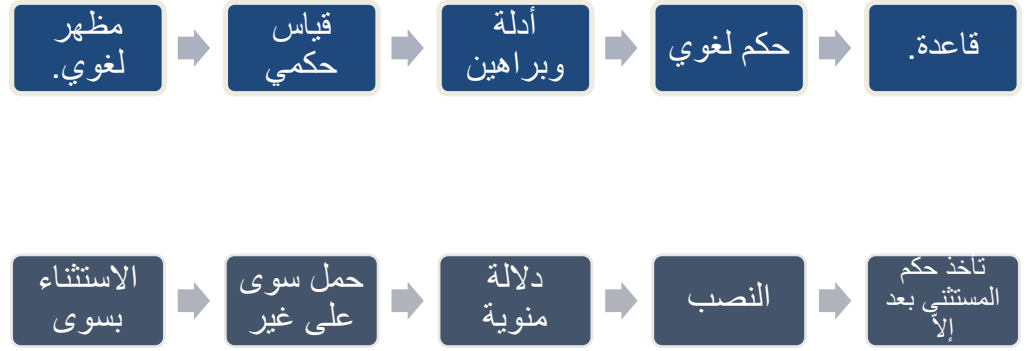
ويرتبط هذا التقسيم للأحكام بحدود علم النحو والتصريف كقول المرادي معرفاً لعلم التصريف: "، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف، فالتصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك"⁽³⁰⁾، ومن ذلك قول الصبان: "أحكام أجزائه" المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية"⁽³¹⁾.

وقبل الخوض في كيفية ارتباط الحكم بالقاعدة أو أثر الحكم على القاعدة ينبغي التنبيه على أن الأحكام اللغوية جزء من النظام الاستدلالي الذي برز عند المسلمين نظراً لتأثرهم بعلم الكلام في ذلك العصر فلا يكون الحكم من غير أدلة تستنبط من السياق، وهذا الشكل من الاستدلال اللغوي بأثر منطقي مقبول لدى اللغويين من ناحية المنهج والطرائق في حين يختلف اللغوي مع الشرعي في رفضه تأثر الأحكام اللغوية بالشرعية لأن العلوم اللغوية لدى اللغوي سابقة بزمان الوضع للعلوم الشرعية وهو ما صرَّح به السيوطي في المزهري محتجاً بأن اللغة نقلت بالعلوم النقلية وعليها اعتمدت في أحكامها وأدلتها⁽³²⁾.

ويساوي كثير من النحاة بين مصطلح القاعدة والأحكام نظراً لأن القاعدة ناتجة عن مجموعة أحكام اشتملت عليها الظاهرة اللغوية ومن ذلك إشارة الأشموني في وصفه لقواعد الألفية بأنها مجموعة أحكام تتسم بالدقة والثقة والإيجاز في الصياغة⁽³³⁾، كما أن الإجماع بوصفه أصل من أصول النحو العربي ذي علاقة مباشرة به⁽³⁴⁾، فما تم الإجماع عليه من الأحكام يعدّ سليماً وصحيحاً ومستعملاً أما ما اختلف فيصبح مرفوضاً غير صائب ولا يستعمل، وهو السبب في نظرنا للتقسيم الذي وضعه ابن جني بخصوص الاستعمال والقياس والسماع.

وعليه فإنَّ الأحكام اللغوية جزء من الظاهرة اللغوية في جانبها الاستدلالي لتعلقها بالقياس في جانبها الاستعمالي لأنها جزء من الظاهرة الإعرابية فلا يمكن رصد الحركة الإعرابية إلا إذا كانت نتيجة حكم لغوي ناتج عن قياس ما أو علة أو قرينة، ويمكن لنا تخيل علاقة الأحكام باللغة على النحو التالي:

1. الأحكام القياسية وتكون بحمل لفظ على لفظ أو تركيب على آخر، وذلك بعلة مشابهة أو دلالة.
 2. الأحكام اللفظية وهي تتعلق بالبنية الصرفية وغالباً تنشأ عن حمل لفظ على آخر لاشتراكهما في علة صرفية واحدة.
 3. الأحكام الإعرابية وهذه تنتج عن علاقة اللفظ بالسياق في تركيب نحوي ما وينتج عنها توجيه إعرابي ينتج عنه حكم إعرابي بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم وهو يتأثر بالعوامل وعوارض التركيب.
- وتؤثر الأحكام باستنباط القاعدة اللغوية التي تكون جزءاً من المنظومة النحوية أو الصرفية، وهنا يجب الاعتماد على الأدلة والقرائن حتى يصحَّ الحكم وهو لذلك جزء من المنظومة الاستدلالية اللغوية والتي تتكون من: مظهر لغوي ثم قياس ثم براهين فحكم لغوي ثم قاعدة ثابتة.



الشكل (2)

ومن خلال هذا التمثيل السابق نستنتج أن طريق الوصول إلى قاعدة ما هي إلا طريق حجاجية لا تخرج عن طرائق الاستدلال التي أخذ بها اللغويون ، ويكون هذا السلم الحجاجي مرتبطاً بالأدلة النقلية التي اعتمد عليها اللغويون وهي:

السماع:

- النص (القرآن الكريم، الحديث الشريف)
- الشعر.
- ما أثر عن العرب من أقوال.

القياس:

- حمل فرع على أصل.
- حمل نظير على نظير.

ويوضح ابن جني طرائق القياس في باب مقاييس العربية، فالأحكام واجبة وجائزة فما كان واجبا هو ما لا تستطيع تبديله أو تغييره لمواءمته لسان ومناسبته لجرس الكلام وهو نحو قوله: " وهو ما لا بد للطبع منه: قلب الألف واوًا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها، أما الواو فنحو قولك في سائر: سوير وفي ضارب: ضويرب. وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيه: قريطيس وقرطيس. فهذا ونحوه مما لا بد منه؛ من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المددة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة، فقلب الألف على هذا الحد علتها الكسرة والضمة قبلها، فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ولا توقف للنفس عنها"⁽³⁵⁾، وهناك من الأحكام ما هو جائز غير واجب وهو ما مثل له ابن جني نحو قلبك واو عصفور إلى ياء إذا صغرت أو جمعت فهو مستطاع وممكن⁽³⁶⁾

وهناك أمر آخر يتعلق بالحكم الإعرابي فقد يحدث أن يسقط الحكم وظاهرة سقوط الحكم كما يصفها ابن الوراق هي وجود علة مانعة من الحكم اللغوي المرتبط بالتركيب أو الكلمة كسقوط التنوين في الوقف⁽³⁷⁾، وقد وسم ابن جني الحكم بالسقوط أيضا فقال: " وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت فالأنه قد عطف قوله " فطيره" على قوله " علي

" وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوي حكم الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلق هو به وإسقاطه حكمه وتوليه من العمل ما كان الفعل يتولاه وتناوله به ما كان متناولا له"⁽³⁸⁾.

والأحكام جزء من الحجاج اللغوي بل هو الغاية العامة من الحجاج فمتى ما أكدت البراهين في صحة حصول الظاهرة أو المسألة المختلف فيها قوي الحكم وصار أكثر نفاذا من غيره الذي ينازعه الحكم، ولتوضيح ذلك فهذه مسائل تبين شكل الحجاج اللغوي المتعلق بالأحكام اللغوية.

مسألة: اختلاف البصريين والكوفيين في أصل (الاسم)⁽³⁹⁾.

البصريون الاسم من السمو الكوفيون الاسم من الوسم

الحجة البصرية:

1. كلمة اسم مشتقة من سمو والهمزة تعويض عن اللام المحذوفة.

2. لو كان مشتقا من الوسم لقلل وسمته لاسميته، وأنت تقول أسميت لا وسمت.

الحجة الكوفية:

1. أنه من الوسم وهو العلامة والاسم وسم على المسمى وقد حذفت منه الفاء التي هي واو وسم وهمزة أوله تعويض عن المحذوف.

2. ردّ الأنباري حجة الكوفيين بقوله: " هو فاسد"⁽⁴⁰⁾، بالحجج أو الأدلة الآتية:

• أن التعويض غالبا يكون للام المحذوفة في العربية لا الألف.

• أنك تقول أسميته ولو كان من الوسم لقلت وسمته.

• الدليل الثالث أنك تقول في تصغيره سمي لا وسيم⁽⁴¹⁾.

والحجج البصرية أقوى من الكوفية لأنها صحيحة لغوية لذا أثبت الأنباري صحة أن يكون أصل الاسم من السمو.

مسألة في ضمير الواقع بين النعت والخبر:

البصريون يسمي الضمير فصلا الكوفيون يسمي الضمير عمادا

الحجة البصرية:

1. يسمي فصلا لأنه يفصل بين النعت والخبر ولا محل له من الإعراب فلو كان الخبر مضارعا لنعت الاسم.

الحجة الكوفية:

2. يسمي عمادا حكمه حكم ما قبله لأنه يؤكد فكأنه بمنزلة ما قبله.

حكم الأنباري:

• الأولى أن يكون فصلا لأنه جاء لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر وهو مثل كاف الخطاب في ذلك وتلك ولا تعرب.

• أما الحجة الكوفية فباطلة لأنه لا يؤكد مضمير مظهرا أبدا في العربية.

والحجج غالباً تتعلق بإثبات الحكم أو نفيه فإن تعارضت مع الاستعمال اللغوي لدى العرب تطرح الحجة ويقوى عليها ما يقابلها من حجج، والحجاج اللغوي باب واسع يتعلق بالأحكام اللغوية لدى اللغويين وبخاصة في كتب المسائل والخلاف، ويعبر الحجج اللغوي عن تطور الاستدلال المنطقي عند اللغويين فقد صارت الأحكام اللغوية جزءاً من العملية الاستدلالية وأحد أهم أركانها التي لا يمكن الوصول إلى نهايتها وهو الحكم إلا إذا اشتمل السلم الحجاجي على كثير من الأدلة والبراهين.

3. الخاتمة:

إن الأحكام اللغوية نشأت بنشأة النحو العربي وهي تختلف بحسب المنهج اللغوي، فقد جاءت في المنهج الوصفي مجردة عن قضايا المنطق ومعبرة عن تأصيل لغوي سهل واعتمدت على حمل لفظ على لفظ أو تركيب على آخر مشابه له، إلا أنه بنضج علوم النحو وتأثرها بعلم الكلام صارت أكثر وضوحاً ونضجاً. وقد أسفرت الورقة عن الآتي:

1. أن الحكم اللغوي جزء من الظاهرة اللغوية بل هو غايتها التي يسمو إليها.
2. أن المنهج الوصفي أثبت وجود الأحكام التي كانت نتيجة طبيعية للظاهرة اللغوية.
3. تبلورت الأحكام مع المنهج المعياري وصارت في مقام الاستدلال أكثر انسجاماً.
4. الحكم قد يرادف القاعدة اللغوية وقد تتفرع القاعدة اللغوية من قياس نظائر لغوية.
5. الحكم اللغوي أحد أركان المنهج البرهاني الحجاجي، ويتضح هذا في كتب المسائل والخلاف.

4. توصيات:

توصي الورقة بتتبع ظاهرة الأحكام في كتب المسائل والخلاف.

5. المراجع:

القرآن الكريم.

6. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، 2006م.
7. ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هندأوي، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1985م.
8. ابن السراج، أبو بكر بن محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د.ت.
9. ابن سيده، أبو الحسن علي، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هندأوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000م.
10. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى، د.ت.
11. ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني، الطبعة الأولى، 1972م.
12. ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م.
13. الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1998م.
14. الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الناشر: دار الفكر - دمشق، د.ت.

15. حسان، تمام، اللغة بين الوصفية والمعارية، تمام حسان، الناشر: عالم المكتب، القاهرة، 2001م.
16. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
17. الشلقاني، عبد الحميد، الأعراب الرواة، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الطبعة الأولى، 1975م.
18. السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998م.
19. الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997م.
20. الطنطاوي، الشيخ محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، المحقق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى 2005م-1426هـ.
21. المرادي، أبو محمد بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428 هـ - 2008م.
22. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيم، الناشر: عالم الكتب. - بيروت، 1996م.

6. الإحالات والهوامش:

- 1 - ينظر: ابن الوراق، علل النحو، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م، ص 269.
- 2 - ينظر: طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى 2005م-1426هـ، ص 16-31.
- 3 - سورة مريم، الآية: 12.
- 4 - ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، ج/3، ص 49.
- 5 - سيبويه، الكتاب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، ج/2، ص 8.
- 6 - حسان، اللغة بين الوصفية والمعارية، تمام حسان، الناشر: عالم المكتب، القاهرة، 2001م، ص 26.
- 7 - المصدر نفسه، ص 28.
- 8 - ابن جني، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، 2006م، ج/1، ص 35.
- 9 - ينظر: حسان، اللغة بين الوصفية والمعارية، الناشر: عالم المكتب، القاهرة، 2001م، ص 31.
- 10 - الشلقاني، الأعراب الرواة، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الطبعة الأولى، 1975م، ص 106.
- 11 - المصدر نفسه، ص 100.
- 12 - سيبويه، الكتاب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، ج/1، ص 13.
- 13 - المصدر نفسه، ج/1، ص 50.
- 14 - لا يخفى أن سيبويه كان معلماً وله حلقة ومن تلاميذه الأخفش الأوسط وقطرب والمبرد.
- 15 - ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د.ت. ج/1، ص 10.
- 16 - ابن جني، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، 2006م، ج/1، ص 35.
- 17 - ابن عصفور، المقرب، الناشر: مطبعة العاني، الطبعة الأولى، 1972م، ج/1، ص 45.
- 18 - ينظر: المبرد، المقتضب، الناشر: عالم الكتب. - بيروت، 1996م، ج/1، ص 36.
- 19 - ينظر: المصدر نفسه، ج/1، ص 215.
- 20 - ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1985م، ج/2، ص 789.
- 21 - المبرد، المقتضب، الناشر: عالم الكتب. - بيروت، 1996م، ج/1، ص 233.
- 22 - المصدر نفسه، ج/3، ص 318.
- 23 - المصدر نفسه، ج/4، ص 178.
- 24 - ابن جني، سر صناعة الإعراب، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1985م، ج/2، ص 509.
- 25 - المصدر نفسه، ج/1، ص 362.
- 26 - الأشموني، شرح الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1998م، ج/1، ص 499.
- 27 - السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998م، ج/1، ص 181.

- 28- المصدر نفسه ، ج/1، ص194.
- 29- المصدر نفسه، ج/1، ص39.
- 30 - المرادي، توضيح المقاصد، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428 هـ - 2008 م، ج/3، ص1509.
- 31- الصبان، حاشية الصبان، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997 م، ج/1، ص23.
- 32 - ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ 1998 م، ج/1، ص49.
- 33- ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1998 م، ج/1، ص10.
- 34 - ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى، د.ت، ج/1، ص117.
- 35 - ابن جني، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، 2006 م، ج/1، ص89.
- 36 - ينظر: المصدر نفسه، ج/1، ص89.
- 37 - ينظر: ابن الوراق، علل النحو، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض ، السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م، ص155.
- 38 - ينظر: ابن جني، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، 2006 م، ج/1، ص109.
- 39 - ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر - دمشق، د.ت. ج/1، ص8.
- 40 - ينظر: المصدر نفسه، ج/1، ص8.
- 41 - ينظر: المصدر نفسه، ج/1، ص8-13.